تضامناً مع النضال الجماهيري للدفاع عن الثورة!

- **إنهاء فوري للحكم العسكري!**
- **من أجل الحقوق الديمقراطية الكاملة!**
- **طرد الطنطاوي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة!**
- **رفع حالة الطوارئ!**
- **إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين!**
- **لا للتسوية مع بقايا النظام القديم! لا لحكم قادة الجيش والنخبة!**
- **عدم الثقة في انتخابات يسيطر عليها الجيش وحكومة "وحدة وطنية" قائمة على مصالح الطبقة الحاكمة والإمبريالية!**

لقد صوت الملايين من المصريين في الانتخابات الأولى ما بعد مبارك هذا الأسبوع. والكثير من الذين صوتوا متشككون للغاية حول أهداف المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم والذي يدعي أنه "يشرف على عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي". ولكن بعد عقود من الدكتاتورية، ذهب الكثير من الناخبين إلى صناديق الاقتراع وهم في أمس التوق للحقوق الديمقراطية والتغيير الاجتماعي والاقتصادي. الانتخابات تحت سيطرة الجيش ليست انتقالا إلى الديمقراطية الحقيقية والدائمة. فالنظام هدد الذين قاطعوا الانتخابات بالغرامات وكانت هناك انتهاكات في مراكز الاقتراع، وتم استبعاد عشرات المرشحين من النقابات المستقلة الجديدة بموجب قوانين النظام القديم والذي يتطلب "تسمية المرشحين من قبل اتحاد عمال مصر- ألعوبة مبارك.

وأظهرت أول نتائج الانتخابات أن حزب الإخوان "حزب الحرية والعدالة" هو الرابح الأكبر. لكنه يقدم أملا كاذبا للجماهير! فعلى الرغم من برامجها الاجتماعية الشعبية، إن مارست السلطة، سوف تتبع جماعة الإخوان سياسات اقتصادية مؤيدة لسياسات اقتصاد السوق، وتعني هذه السياسات المزيد من التهجمات على مستوى معيشة الجماهير. وقد أظهر الإخوان أيضا في الأسابيع الأخيرة أنهم مستعدون للتعاون مع الجنرالات في حين أن قوات النظام أسقطت شهداء من بين المتظاهرين في الشوارع. وهذا يدل على رغبة قادة الإخوان في أن يكونوا جزءا من الحكومة الجديدة التي من شأنها عرقلة النضال من أجل الحقوق الاجتماعية والديمقراطية الكاملة.

كل هذا يؤكد على الحاجة الملحة لبناء بديل ثوري اشتراكي للشباب والعمال والفقراء. إن الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة في مصر تصرخ لـ"ثورة ثانية" - الثورة الاشتراكية! يمكن للشباب الثوري والحركة العمالية النامية والمستقلة أن تضعف الدعم للأحزاب السياسية الإسلامية من خلال بناء حزبهم الجماهيري وطرح برنامج للقضاء على الفقر والبطالة وللنضال من أجل الحقوق الديمقراطية الحقيقية. هذا من شأنه أن يشق أيضاً انقسامات طبقية بين قادة الإخوان المحافظين والكثير من قاعدتهم الراديكالية – وكسب العديد إلى راية الاشتراكية.

دفاعاً عن الثورة

تقدم اللجنة لأممية العمال تحيات اشتراكية ثورية حارة للشباب والعمال. كانت الاحتجاجات الأخيرة الضخمة في ميدان التحرير وفي غير مدن وبلدات مصدر إلهام للشباب والعمال في كافة أنحاء العالم. منذ سقوط مبارك، أظهرت المؤسسة العسكرية أنها سوف تفعل كل شيء للاحتفاظ بالسلطة، وذلك من خلال سجن وتعذيب الآلاف، والهجوم على المظاهرات وإثارة الصراع الطائفي. ولكن العمال والشباب قاتلوا مرة أخرى! إضرابات سبتمبر الهائلة، لتحسين مستويات المعيشة والحقوق الديمقراطية، أظهرت الطريق إلى الأمام واستتبعت بالانتفاضة في نوفمبر احتجاجاً على خطط المجلس العسكري لاستخدام الانتخابات و"الدستور" الجديد للحفاظ على السلطة.

وأجبر الجنرالات على تقديم تنازلات في مواجهة الاحتجاجات الواسعة، بما في ذلك تقديم موعد الانتخابات الرئاسية. هذا يدل على القدرة الهائلة لدى التعبئة الجماهيرية للشباب والعمال. ولكن النظام يهدف إلى محاولة عزل الكتلة من المحتجين عن النطاق الأوسع من السكان من خلال استغلال المخاوف من "الفوضى" واستناداً على فئات أكثر تحفظا وأقل فعالية في المجتمع. والآن يهدف الجنرالات إلى استخدام الانتخابات و"البرلمان" الجديد الذي ينطوي على أحزاب المعارضة الموالية للرأسمالية و"الدستور" الجديد في محاولة للحفاظ على السلطة.

من أجل بديل جماهيري ثوري

على الحركة العمالية المستقلة واليسار تجنب فخ الطبقة الحاكمة في الانضمام إلى أي حكومة "وحدة" جديدة تعمل على أساس الرأسمالية. كما تبين في ثورات أخرى - مثل روسيا بعد فبراير 1917 أو اسبانيا 1936 - حكومات من هذا القبيل لا تلبي مطالب الناس العاملين ويتم استخدامها من قبل الطبقة الحاكمة كوسيلة لمحاولة كسر الثورة وضمان استمرار حكمها.

هناك فراغ سياسي في المجتمع المصري بحاجة إلى أن يملأه العمال والشباب والطلاب والفقراء عبر تنظيم حزبهم الجماهيري والخاص بهم ومع برنامج طبقي مستقل. يمكن للبرنامج الاشتراكي كسب العمال وخصوصا عند الإدراك أن البرلمان والدستور الجديد تحت الرعاية العسكرية لن يلبي مطالبهم الأساسية.

ومن المهم والحيوي بناء نقابات مناضلة ومستقلة وديمقراطية. إن التحركات العمالية الجماهيرية مثل الإضرابات على الصعيد الوطني هي التي لعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بمبارك ويمكنها أيضاً الإطاحة بالمجلس العسكري والنظام الفاسد والوحشي بأكمله. المعارضة الجماهيرية الاشتراكية قد تنادي لبرلمان ديمقراطي حقيقي عبر جمعية تأسيسية ثورية لا توافق على قواعد الانتخابات فحسب ولكن أيضا على برنامج لتغيير ظروف وأوضاع الجماهير المصرية.

فقط مثل هكذا برلمان يمثل الغالبية من الشعب - تحت سيطرة أماكن العمل ولجان الأحياء الديمقراطية. ويشكل الممثلون الديمقراطيون الحقيقيون للعمال والمزارعين الفقراء الغالبية في هذا البرلمان أو في الجمعية التأسيسية.

الحكومة العمالية قد تتخذ إجراءات فورية ضد الثورة المضادة ومن أجل الحقوق الديمقراطية، وخطوات لتحسين مستويات المعيشة. فقد تؤمم جميع الشركات الكبرى والبنوك تحت الرقابة والإدارة العمالية الديمقراطية بحيث يمكن تخطيط الاقتصاد لمصالح الغالبية الكبرى من الشعب، بدلاً من أن تعمل لمصلحة الأغنياء. ويستتبع ذلك القطع مع الرأسمالية وهزيمة التدخل الإمبريالي وتطبيق التحول الاشتراكي في مصر كجزء من النضال من أجل الاشتراكية العالمية.

- **من أجل تشكيل لجان عاجلة منتخبة ديمقراطيا من النضال الجماهيري وللدفاع في وجه قمع الدولة!**
- **للحرية الكاملة في تكوين نقابات وتسيير النشاط النقابي. من أجل نقابات ديمقراطية ومناضلة!**
- **من أجل حقوق ديمقراطية حقيقية وإجراء انتخابات حرة لاختيار جمعية تأسيسية ثورية تشرف عليها لجان من العمال والفقراء والشباب!**
- **لحكومة مكونة من ممثلي العمال والشباب والفقراء!**

اللجنة لأممية العمال هي منظمة عالمية اشتراكية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي.
*زوروا موقعنا - **www.socialistworld.net***